

13 نيسان/إبريل 2022
صادر عن الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير
الأصل: الإنجليزية



تقرير الرئيسين المشاركين للفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير عن اجتماع يوم 17 شباط/فبراير 2022

مقدمة

1. في 17 شباط/فبراير 2022، عقد الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير الاجتماع الأول من بين اجتماعي عملية التحضير المستهدفين استعداداً للمؤتمر الثامن للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة.
2. اعتمد الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير [مسودة جدول الأعمال المشروح للاجتماع](#)، والتي استندت إلى العناصر الدائمة في جدول الأعمال والمهام المتكررة والمحددة للفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير المُصدّق عليها من الدول الأطراف خلال المؤتمر السابع للدول الأطراف. كما نظر الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير أيضاً في الورقة [التقديمية المقدمة من الرئيسين المشاركين](#) التي تضمنت خلفية المهام المعطاة، ولخصت المقترحات والمناقشات السابقة، وحددت عناصر للمناقشة ووضعت عدداً من المقترحات لكي ينظر فيها المشاركون في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير.
3. وفي تقريرهما الوارد أدناه قام الرئيسان المشاركون أيضاً بتضمين نظرة عامة مفصلة للمناقشات مقسمة طبقاً لكل عنصر من عناصر جدول الأعمال.

عنصر جدول الأعمال رقم 1: الحالة الراهنة للامتثال للالتزامات إعداد التقارير

4. في إطار هذا البند المتكرر من جدول الأعمال، قدمت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة [نظرة عامة على حالة تقديم التقارير](#)، والتقدم المحرز بالمقارنة بالتحديث السابق للحالة.
5. وقد أوضح العرض التقديمي أنه على الرغم من بعض التقدم المحرز منذ آخر تحديث بشأن حالة تقديم التقارير (مثل زيادة تقديم التقارير في موعدها وتحديث التقارير الأولية)، إلا أن الكثير من الدول الأطراف غير ممثلة للالتزامات الخاصة بتقديم التقارير بموجب المادة 13 من معاهدة تجارة الأسلحة. ولا يزال الانخفاض في تقديم التقارير السنوية مستمراً ويمثل سبباً خطيراً يدعو للقلق. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاتجاه المتزايد نحو جعل التقارير متاحة للدول الأطراف فقط لا يدعم بشكل كامل هدف الشفافية الخاص بالمعاهدة.
6. وقد أكد الرئيسان المشاركون وعددٌ من المشاركين مجدداً على أهمية الشفافية وتقديم التقارير باعتبارها عناصر رئيسية لبناء الثقة بين الدول الأطراف وأقروا بالحاجة لضمان جودة تقديم التقارير. وعبر العديد من المشاركين عن مخاوف تتعلق بانخفاض معدلات تقديم التقارير ووجهت دعوات مختلفة للدول الأطراف لتقديم تقاريرها الناقصة وجعل التقارير متاحة للجمهور. كما لفت بعض المشاركين الانتباه إلى أن عدم تحديث التقارير الأولية بالنظر إلى ما على الدول الأطراف من التزامات بإبلاغ معاهدة تجارة الأسلحة عن أي تدابير جديدة تتخذ لتنفيذ المعاهدة بموجب المادة 13(1).
7. وجّه المشاركون المزيد من الدعوات لتقديم التقارير في وقتها المحدد واستخدام أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت. وأخطر إحدى الدول الأطراف الفريق العامل عن تقديم تقريرها الأولي وعزمها على تقديم تقريرها السنوي الأول، ورحبت بترجمة نماذج إعداد التقارير في الوقت المناسب مما أدى إلى تيسير هذه الجهود. وحث عددٌ من الوفود الفريق العامل على استكشاف المزيد من أوجه التناغم بين تقديم التقارير بموجب معاهدة تجارة الأسلحة وتقديم التقارير إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.
8. كما أخطر أحد المشاركين الفريق العامل بالجهود الوطنية الرامية إلى تحسين جودة تقاريرهم الوطنية. وأفاد أحد المشاركين الآخرين الفريق العامل بأسباب التأخير في تقديم تقاريرهم السنوية على مدار العامين الماضيين وأكد أن هذه التقارير المتأخرة سوف يجري تقديمها.

9. أشار الرئيسان المشاركان إلى الموعد النهائي لتقديم التقارير السنوية في 31 أيار/مايو ودعيا جميع الدول الأطراف إلى بذل الجهود المناسبة للوفاء بالتزاماتها في مجال تقديم التقارير، والقيام بذلك بشكل علني ومن خلال استخدام [نماذج إعداد التقارير المنقحة](#) التي وافق عليها المؤتمر السابع للدول الأطراف.

عنصر جدول الأعمال رقم 2: التحديات المتعلقة بإعداد التقارير

10. بموجب العنصر الثاني من جدول الأعمال، التحديات المتعلقة بإعداد التقارير، دعا الرئيسان المشاركان جموع المشاركين إلى مشاركة أي تحديات يواجهونها فيما يتعلق بتقديم تقارير أولية وسنوية دقيقة وفي الوقت المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، أقر الرئيسان المشاركان بالجهود المبذولة من رؤساء مؤتمرات الدول الأطراف السابقين للمشاركة الثنائية الأطراف مع الدول الأطراف المتأخرة في الوفاء بالتزاماتها في تقديم التقارير. ثالثاً، طُلب من المشاركين مشاركة ما نظموا من فعاليات وأنشطة متعلقة بتقديم التقارير. وأخيراً، عرضت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة مجموعة من التعديلات المقترحة إدخالها على الوثيقة الإرشادية التي تسير على نمط الأسئلة الشائعة والتي نتجت من بين أمور أخرى، من نماذج إعداد التقارير الجديدة التي وافق عليها المؤتمر السابع للدول الأطراف. وهذه التعديلات متضمنة في [المرفق أ من مسودة الورقة التقديمية لإجتماع 17 شباط/فبراير 2022](#) (ATT/CSP8.WGTR/2022/CHAIR/715/M1.IntroPaper). كما أتيحت الفرصة للمشاركين لاقتراح أسئلة وإجابات جديدة لإضافتها إلى الوثيقة الإرشادية.

11. حظيت التعديلات المقترحة على الوثيقة الإرشادية على نمط 'الأسئلة الشائعة' التي قدمها الرئيسان المشاركان بدعم واسع من المشاركين في فريق العمل. وقدم العديد من المشاركين مقترحات وتعديلات أخرى سوف يُنظر فيها في المسودة التالية من الوثيقة. وأعاد أحد المشاركين ذكر تحفظاته على نماذج إعداد التقارير المنقحة، والتي عبّر عنها في المؤتمر السابع للدول الأطراف.

12. وعبر العديد من المشاركين عن أملهم في العمل مجدداً بمشروع المساعدة العملية الطوعية الثنائية والإقليمية بين النظراء في مجال تقديم التقارير مع التخفيف التدريجي للقيود المتعلقة بفيروس كوفيد. ورحب وفد آخر بالمشروع الجاري الذي تقوم به أمانة معاهدة تجارة الأسلحة ويموله الاتحاد الأوروبي، والذي يوفر دعم بناء قدرات جهات الاتصال الوطنية الخاصة بمعاهدة تجارة الأسلحة من أجل الوفاء بالتزاماتها في مجال تقديم التقارير، من بين أمور أخرى.

عنصر جدول الأعمال رقم 3: القضايا الموضوعية المتعلقة بإعداد التقارير والشفافية

13. في إطار عنصر جدول الأعمال الخاص بالقضايا الموضوعية المتعلقة بإعداد التقارير والشفافية، دعا الرئيسان المشاركان الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية (WILPF) لمشاركة وجهات نظرها بشأن [كيفية دمج اعتبارات النوع الاجتماعي في ممارسات إعداد التقارير لدى الدول الأطراف](#). بالإضافة إلى ذلك، أتيحت الفرصة بشكل عام للمشاركين لإثارة أي قضايا موضوعية متعلقة بإعداد التقارير والتي يمكن أن تستفيد من نظر الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير.

14. دعم العديد من المشاركين جهود الرئيسين المشاركين الرامية إلى دمج منظور النوع الاجتماعي ورحبوا بتبادل وجهات النظر بشأن كيفية زيادة إدماج النوع الاجتماعي والشفافية في عمل الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير. وقد رحب أحد المشاركين بجهود الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير لإثبات الارتباط بين الاتجار غير المشروع في الأسلحة وتحويل وجهتها ومعدلات العنف المسلح، وبخاصة العنف القائم على النوع الاجتماعي، واعتماد نهج كلي في التقارير. وذكر أحد المشاركين الآخرين أنه قد جرى تحديد النوع الاجتماعي كقضية ذات أولوية في مؤتمرات الدول الأطراف السابقة وهي تستحق المتابعة. واعتبر أحد المشاركين أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل في مجال جمع البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي على المستوى الوطني، وأن هذه المعلومات يمكن أن تسهم في المناقشات المتعلقة بتضمين العنف القائم على النوع الاجتماعي ضمن تقارير معاهدة تجارة الأسلحة. وشجّع أحد المشاركين الدول الأطراف على تضمين المعلومات المتعلقة بجوانب النوع الاجتماعي حتى وإن لم تكن مطلوبة رسمياً داخل النماذج وشارك معلومات بشأن الجهود والمشروعات الرامية إلى تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي التي أنشأها المؤتمر الخامس للدول الأطراف.

15. وحث أحد الوفود الفريق العامل على الاستمرار في العمل الرامي إلى استحداث رموز جمركية محددة ضمن النظام المنسق لمنظمة الجمارك العالمية، والإسراع في ذلك.

16. وسيقوم الرئيسان المشاركان بالنظر في كيفية المضي قدماً في هذا الموضوع وقد وجهها الدعوة إلى الدول الأطراف لاستكشاف طرق وخيارات لتضمين اعتبارات النوع الاجتماعي في تقاريرها المقدمة إلى معاهدة تجارة الأسلحة.

عنصر جدول الأعمال رقم 4: السبل التنظيمية لتبادل المعلومات

17. في إطار هذا بند جدول الأعمال الخاص بالسبل التنظيمية لتبادل المعلومات، أتيحت للمشاركين فرصة اقتراح ومناقشة الآليات المُهيكلية أو العمليات أو الصيغ التي تيسر تبادل المعلومات طبقاً لما تتطلبه المعاهدة أو تشجّع عليه، سواء على مستوى السياسات أو على المستوى التشغيلي.

18. وقد شجّع الرئيس المشارك بشدة الدول الأطراف والدول الموقعة على [التسجيل من خلال شبكة الإنترنت](#) للوصول إلى المنطقة المقيدة من الموقع الإلكتروني لمعاهدة تجارة الأسلحة وللوصول إلى منصة تكنولوجيا المعلومات.

19. ثانياً، استعرض رئيس منتدى تبادل المعلومات بشأن تحويل الوجهة أحدث المستجدات في مجال تنظيم الاجتماع الافتتاحي للمنتدى. وعبر الرئيس عن أسفه لعدم انعقاد منتدى تبادل المعلومات حول تحويل الوجهة أثناء جائحة فيروس كوفيد. وأخبر الرئيس المشاركين أن الاجتماع الأول للمنتدى سوف ينعقد بمجرد أن يمكن عقد اجتماع وجهها لوجه بمشاركة واسعة من خبراء الدول الأطراف.

20. وعبر العديد من المشاركين عن دعمهم لمنتدى تبادل المعلومات حول تحويل الوجهة باعتباره أداة مفيدة لتبادل المعلومات بشأن تحويل وجهة الأسلحة التقليدية وعبروا عن أملهم في أن يعقد الاجتماع الأول لمنتدى تبادل المعلومات حول تحويل الوجهة في أقرب وقت ممكن.

21. ودعا أحد الوفود الرئيس المشاركين وجميع المشاركين إلى زيادة استخدام منصة تكنولوجيا المعلومات من أجل التحضير للاجتماعات وزيادة تبادل وجهات النظر بين الاجتماعات خلال دورة مؤتمر الدول الأطراف. وقدم وفد آخر مقترحاً لتيسير استخدام [منصة تكنولوجيا المعلومات](#).

عنصر جدول الأعمال رقم 5: منصة تكنولوجيا المعلومات: وظائف إعداد التقارير والشفافية

22. في إطار هذا البند من جدول الأعمال، ناقش المشاركون وظائف إعداد التقارير والشفافية في منصة تكنولوجيا المعلومات. وأتيحت الفرصة للدول الأطراف لاستعراض أي مشكلات و/أو منغصات تواجهها أثناء استخدام منصة تبادل المعلومات أو استخدام أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت. وأوضح الرئيس المشارك أن استخدام منصة تكنولوجيا المعلومات لتبادل المعلومات لا يزال متواضعاً وشجعاً الدول الأطراف على استخدامها على زيادة التوسع في استخدامها لتبادل المعلومات.

23. قدم ممثلٌ للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية عرضاً تقديمياً عن [قاعدة بيانات صادرات الأسلحة التقليدية \(COARM\) القابلة للبحث فيها من خلال شبكة الإنترنت](#) بغية إثراء المناقشات المتعلقة بإنشاء قاعدة بيانات مماثلة في سياق معاهدة تجارة الأسلحة.

24. أوضح الرئيس المشارك أن إنشاء قاعدة بيانات مثل هذه يتطلب نهجاً طويل الأمد مع النظر بحرص في توقعات أصحاب المصلحة والنظر أيضاً بالطبع إلى تكلفة وفوائد الاستثمار في مثل هذه الأداة. وتحقيقاً لهذه الغاية، شجّع المشاركون في الفريق العامل على التفكير ملياً في الأسئلة المطروحة في الورقة غير الرسمية المقدمة من أمانة معاهدة تجارة الأسلحة¹ خلال اجتماعات نيسان/إبريل في عام 2021 بشأن نطاق وعناصر قاعدة البيانات تلك في سياق معاهدة تجارة الأسلحة ومشاركة وجهات نظرهم خطياً أو من خلال نظام تبادل المعلومات عبر شبكة الإنترنت.

25. ودعمت وفودٌ كثيرة فكرة إنشاء قاعدة بيانات على شبكة الإنترنت كطريقة لتحسين الشفافية في معاهدة تجارة الأسلحة وقدموا تعليقات تتعلق بالعناصر المطلوبة لقاعدة البيانات تلك، على سبيل المثال، ذكر أحد الوفود أن هذا المشروع ينبغي ألا يؤدي إلى التزام على الدول الأطراف باستخدام نماذج إعداد التقارير المتفق عليها خلال مؤتمرات الدول الأطراف السابقة. كما دعت الوفود إلى مزيد من المناقشات بشأن تكاليف وفوائد قاعدة البيانات تلك والفارق بينها وبين قواعد البيانات الموجودة بالفعل في مجال صادرات الأسلحة؟

26. وسوف يفكر الرئيس المشارك في كيفية المضي قدماً في هذا الموضوع وسوف يقدمان تقاريرهما في الوقت المناسب.

¹ انظر الورقة المرجعية. اعتبارات خاصة بقاعدة البيانات القابلة للبحث فيها من خلال شبكة الإنترنت (المرفق ج من [الورقة التقديمية الخاصة بالفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير لاجتماع يومي 28-29 نيسان/إبريل 2021](#)).